الندوة البرلمانية الثالثة حول الإعاقة تختتم أعمالها في صنعاء

المشاركون يؤكدن أهمية تطبيق وتفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالمعاقين على أرض الواقع

اختتمت أمس في صنعاء فعاليات الندوة البرلمانية الثالثة حول تشريعات الإعاقة في الوطن العربي ، حيث قدمت فيها العديد من أوراق العمل من قبل عدد من المشاركين تناولت آليات تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بالمعاقين على أرض الواقع ، وشارك في الندوة عدد من أعضاء البرلمانات ومجالس الشورى ومنظمات المجتمع المدني المعنيين بالإعاقة من (14) دولة عربية هي اليمن ، السعودية ، السودان ، قطر ، البحرين ، المغرب ، عمان ، ليبيا ، الكويت ، الاردن ، سوريا ، الجزائر ، تونس ، لبنان ، وقد التقت 14 أكتوبر بعدد من الوفود المشاركة في الندوة والذين تحدثوا عن واقع التشريعات في الوطن العربي وآليات تطبيقها على أرض الواقع .

صنعاء / عبدالله بخاش - عبدالواحد الضراب

حمزة علي جاسم : الدول العربية قطعت شوطاً كبيراً في مجال التشريعات الخاصة بالإعاقة
عبدالله بن حمدان النابي : نحث الحكومات على تشجيع هذه التشريعات وتطبيقها على أرض الواقع

تنفيذ تدريجي

الأستاذ / حمود شان / عضو مجلس الأمة الجزائري تحدث عن أهمية تطبيق القوانين الخاصة بالإعاقة بالقول / تدريجيا هي تنتقل إلى أرضية التطبيق الفعلي ، ولكن نحن كبرلمانيين نسعى لتحرير الوصول إلى درجة عالية من التنفيذ ، بالنسبة للتشريعات في الجزائر مؤخرا كان هناك قانون (902) صدر من مايو (2002م) وهو أثنى تدريجيا لكل ما شرع من قبل ويتكفل حقوق شريحة المعاقين تكفلا كاملا ونتمنى أن تخرج الندوة بتوصيات تنفذ على أرض الواقع ،القوانين موجودة والإرادة موجودة ولكن يبدو أن التطبيق ناقص ونحاول أن يكون كاملا ، وعلى العديد من الجهات المختلفة تحمل المسؤولية سواء كانوا برلمانيين أو الوزارات .

تطور كبير

الأخ / عادل سلطان ممثل مركز البحرين للحراك الدولي تحدث عن أهمية الندوة في حفظ وحماية حقوق المعاقين بالقول / نأمل من الندوة الكثير في سن القوانين والتشريعات للمعاقين وننتظر هذا الشيء من زمان ، وإن شاء الله تسن القوانين وتكون على أرض الواقع ، ونسعى لتمرير القوانين كلا حسب اختصاصه كل وزارة تأخذ اختصاصها ، وهناك تطور كبير واشهد صراحة في الجمهورية اليمنية والتطور الحاصل فيها لأن عندهم أشياء ليست موجودة في بعض الدول المتمكنة ماديا واشكرهم على جهودهم المبذولة وأتمنى أن تخرج الندوة بنتائج وتوصيات تكون بالمستوى المطلوب ويلبي طموحات المعاقين .

شوط متقدم

حمزة علي جاسم كاظم عضو مجلس النواب بدولة البحرين تحدث من جانبه عن واقع التشريعات الخاصة بالإعاقة في الوطن العربي ودور البرلمانات في تفعيلها قائلاً / جئت لأشارك أخواني ممثلي البرلمانات في الوطن العربي حقيقة أن كثير من دول الوطن العربي قطعت شوطا متقدما في هذا المجال ولكن مازلنا نحتاج إلى الكثير من التشريعات لتكفل للمعاق طرق الوصول وتكافؤ الفرص وكل ما يريد بكل يسر وسهولة دون الحاجة إلى الآخرين ومنه الآخرين ونحتاج أيضا إلى تفعيل الكثير من القوانين التي توصلنا إليها الآن فهي موجودة ولكنها ليست مفعلة بالإضافة إلى المزيد من التشريعات التي تكفل حقوق المعاقين ، وهناك بعض الدول تفتقر إلى الموارد المالية وبعض الدول لها ظروفها الخاصة مما يؤدي إلى عرقلة تنفيذ وتطبيق هذه القوانين ، ونحن في البحرين لدينا تشريعا لابأس به ولكن مازال يقتصر إلى الكثير ، وآخر قانون صدر رقم (20) لسنة (2002م) ينظم المساعدات والمكافآت وحقوق المعاق ولكن مازلنا نحتاج الكثير .

إلتزام سياسي

وتحدث الدكتور / نجيب غانم عضو مجلس النواب عن تجربة بلادنا في تطبيق القوانين الخاصة بالإعاقة قائلا / لدينا قانون رعاية وتأهيل المعاقين ولدينا صندوق رعاية وتأهيل المعاقين ، اليمن لها جهود في هذا المجال وتشكر عليها لكنها لاتكفي لأن الطموح يظل كبيرا والصعوبات كبيرة مما جرى تطبيقه من النظم التشريعية لاشك أنها تساعد لكنها لا تواجه كل الصعوبات والتحديات ولهذا نحن مع الذين يشجعون التوجيه لتطوير ماهو موجود والاستفادة من تجارب الآخرين تأمين بيئة مناسبة تحقق من الصعوبات والمعوقات التي تواجه المعاق ، وأمل أن نخرج برؤية تستثمر من قبل مجلس النواب والحكومة لما فيه مصلحة المعاقين ، ونحتاج هذه القوانين إلى التزام سياسي التزام مجتمعي ، تحرير إرادة سياسية وأخلاقية ومجتمعية وإنسانية ومطلوب قناعة لدى كل الجهات فكل مكمل للآخر فدور الحكومة لايكفي وهذا تحدي مجتمعي كبير لابد مواجهة من قبل الجميع .

ترجمة التشريعات على أرض الواقع

الأستاذ / عبدالله بن حمدان سعيد النابي عضو مجلس الشورى بسلطنة عمان تحدث عن واقع التشريعات في الوطن العربي وتجربة عمان في هذا المجال بالقول / فيما يخص التشريعات في الوطن العربي وبصفتي من أبناء السلطنة وأخص بالذكر التشريعات التي اجتهدت سلطنة عمان في عملها الفئة المهمة من أبناء الوطن ففي الآونة الأخيرة أستطاع مجلس الشورى في السلطنة دراسة قانون تشريعات الإعاقة وهو الآن قيد العمل به من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في السلطنة ، حيث أشركنا هذه الفئة في شتى مجالات الحياة حالهم حال إخوانهم الآخرين ومتساوين في كل الفرص من ناحية التعليم والوظائف وغيرها ، ونحن ننظر بتفاؤل كبير سواء في السلطنة أرض الوطن العربي وما هذه الندوات واللقاءات التي نراها في أرض الواقع الإ دليل على اهتمام المجتمع بهذه الفئة ، ونحث الحكومات على تشجيع هذه التشريعات وتطبيقها على أرض الواقع ونطالب ببذل المزيد من قبل البرلمانات من جميع الدول العربية دولهم لترجمة هذه التشريعات وما نتواصل إليه هذه الندوات من توصيات على أرض الواقع خدمة للصالح العام ولهذه الفئة الذين نرى أنهم منتجة بل أكثر من إخوانهم الآخرين .

قوانين متقدمة

الأخت / هدى نعيم / عضو المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة تحدثت عن أهمية تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بالمعاقين بالقول / من خلال تواصلي مع قوانين المعاقين في الوطن العربي ولمزيد من المعرفة التي حصلتها عن هذه القوانين في هذه الندوة تبين أننا في الوطن العربي نمتلك قوانين تخص المعاقين متقدمة جيدة إلى حدما نعم أنها لاتصل إلى حد أن تكون مميزة وكافية ولازلنا نحتاج إلى جهود في إطار التشريع ولكنها في هذا الوقت جيدة ، والمشكلة لاتقع في القانون ومضامينه بقدر ماتقع على آلية التطبيق بعد ذلك من خلال أكثر من نقطة وذلك من خلال أن في معظم القوانين في الوطن العربي جاءت بعمومية تصعب من التطبيق ، وكذلك لم تهتم هذه القوانين على تحديد الجهات المعنية مباشرة بتطبيق هذه المواد ولا تستند على موعد زمني ، والوضع الاقتصادي من معظم دول الوطن العربي صعب والقانون يساوي أرقام مالية في التطبيق لكل موازنة ، فأحيانا تقف الموازنات معيقا في وجه تطبيق القانون ، إننا أيضا في المجتمع العربي بشكل عام لازالت الاتجاهات باتجاه المعاقين ليست ايجابية بالشكل الكافي وأيضا الاتجاه نحو استغلال ما يملكون من قدرات في البناء وفي صنع القرار والمشاركة في كافة المواقف فهذه الاتجاهات لازالت دون الطموح ولابد أن يكون اهتمام بهذه الجوانب .

ومسؤولية تطبيق القوانين مسؤولية مشتركة وليست هناك جهة محددة هي المسؤولية المشروع مسؤول الجهات التنفيذية في الحكومة مسؤولية ، المجتمع المحلي مسؤول المعاقين ومن يمثلهم ومؤسساتهم أيضا مسؤولة ، لأن جزء من مشاكل المعاقين قد تتبعثر جهود المؤسسات الخاصة بالمعاقين ولا يوجد سياسية مشتركة لها فتفقد قدرتها على التأثير فالكل في المجتمع مسؤول عن تنفيذ هذا القانون ولكن يظل دور السلطة التشريعية والتنفيذية الأكثر الزاما بتفعيل القوانين وتطبيقها وإزالة العوائق من أمامها.

د . نجيب غانم : اليمن لها جهود كبيرة في هذا المجال ومطلوب قناعة لدى كل الجهات في تطبيق هذه القوانين
هدى نعيم : المشكلة لاتقع في القوانين ومضامينها بقدر ماتقع على آلية التطبيق

ناقشتها الندوة البرلمانية الثالثة في صنعاء

تشريعات الإعاقة في العالم العربي .. العوائق والتسهيلات
التأكيد على أهمية تمكين الأشخاص المعاقين من الوصول إلى البيئة الطبيعية والمعلومات ووسائل الاتصال

يشكل الاشخاص المعاقون بحسب منظمة الصحة العالمية حوالي 10% من اجمالي عدد سكان العالم كما قد تصل هذه النسبة في بعض البلدان الى 20 % وشكل المعاقون في البلدان النامية مع اعتماد العقد الدولي للمعاقين خلال الفترة 1982 ـ 1992م حوالي 70 % من اجمالي عدد المعاقين في العالم، كما اشارت نفس المنظمة الى أن عدد المعاقين الذين يعيشون في مناطق لا تتوفر فيها الخدمات التي تساعدهم في التغلب على اعاقاتهم على مستوى العالم يقدر بحوالي 350 مليون شخص معاق معظمهم في البلدان النامية أي حوالي 280 مليون شخص.

متابعة/ عبدالواحد الضراب وعبدالله بخاش

ويشكل المعاقون في قارتي آسيا وأفريقيا وحدهما حوالي 80% من إجمالي عدد المعاقين على مستوى العالم، كما أظهرت تقديرات منظمة اكيونسكو ان المؤسسات التربوية الخاصة في معظم بلدان العالم باستثناء أمريكا ومعظم بلدان أوروبا لا تستوعب أكثر من 1 %من هؤلاء واذا كان من المتوقع حسب التقديرات السكانية الدولية ان يصل اجمالي عدد سكان العالم في نهاية العام الجاري الى حوالي 6675637 مليون شخص وان يشكل سكان البلدان النامية حوالي 80 %من هذا العدد أي ما يقارب من 5340510 مليون شخص، فان من المتوقع إذا اعتمدنا في التقدير المتوسطين الدوليين رغم وفرة العوامل المسببة للاعاقة وارتفاع معدلات الاعاقة بين السكان في هذه البلدان مقارنة بالبلدان المتقدمة أن يتراوح عدد الأشخاص المعاقين في البلدان النامية ما بين حوالي 534051 مليون شخص وحوالي 646202 مليون شخص.

ونظراً لحجم النتائج والآثار السلبية للاعاقة على حقوق الاشخاص المعاقين واسرهم ثم انعكاساتها بالتالي على مجتمعاتهم المنصوص عليها في عدد من المواثيق والتشريعات الدولية العامة المتعلقة بحقوق الانسان تعاظم حجم الاهتمام الدولي والاقليمي والوطني بحقوق الاشخاص المعاقين.

ويأتي انعقاد الندوة البرلمانية العربية الثالثة حول تشريعات الاعاقة التي تستضيفها صنعاء من أجل الخروج بآلية لخلق بيئة آمنة للمعاقين خالية من العوائق وسهلة الوصول.

(14 أكتوبر) تابعت أعمال الندوة والتقت بعدد من أعضاء الوفود العربية المشاركة في الندوة الذين تحدثوا عن أهمية الندوة وما ستخرج به من توصيات وقرارات على النحو الآتي.

نتائج وتوصيات

تحدث السيد نور الدين بوشكوج الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي عن النتائج والتوصيات التي ستخرج بها الندوة بالقول:

-من النتائج التي يمكن ان تخرج بها الندوة أولا النتيجة المعنوية ويمكن تقييمها الى جانبين وهي تحسيس المسؤولين وتحسيس المواطنين بصفة عامة بوضع المعاقين في الوطن العربي وتمكين جمعيات المجتمع المدني سواء داخل البلد او في إطار الوطن العربي من خلال التواصل والتعارف وهنا يمكن ان اقول إنه تم بالفعل لان كل الندوات التي عقدناها تم ابلاغ كل محتوياتها للمواطنين ونشرت في الجرائد وكذلك اتيحت الفرصة لاحضار جمعيات او ممثلين عن جمعيات المعاقين في كل البلدان العربية.

الأمر الثاني تشريعات الاعاقة فانا متأكد ان هنالك تطورا كبيرا في ميدان التشريع في الوطن العربي وتحققت على أرض الواقع. لانه لا يمكن ان تقدم خدمة لمعاق فاذا لم يكن هنالك وضع قانوني يسمح له بتقديم هذه الخدمة ، كل الندوات المجتمع واعتقد ان الندوة ستخرج بتوصيات ونتائج ستعرض على البرلمانات العربية ومن ثم ستعرض على الحكومات العربية وبالمتابعة اللصيقة من الأمين العام للاتحاد ومن المقرر العام للأمم المتحدة سوف نتمكن من الوصول الى تنفيذ الكثير من هذه القرارات.

التشريع أولاً

وتحدث الاخ محمد عبدالرحمن السيد مدير عام إدارة ذوي الاحتياجات الخاصة بدولة قطر عن أهمية الندوة قائلا: يأتي انعقاد هذه الندوة استكمالا للندوتين السابقتين في اعداد التشريعات الخاصة لضمان وصول الاشخاص ذوي الاعاقة وتمكينهم من الوصول الى أعلى القيادات والمناصب ونتمنى ان تواصل هذه الندوات استمراريتها لتمكين الاشخاص ذوي الاعاقة على المستوى المحلي والعربي والخليجي لضمان حقوقهم بالصورة التي يراها المجتمع الدولي باتجاه هذا الشيء ، وأضاف بان دور منظمات المجتمع المدني يأتي بالمرحلة الثانية وان الدور الأساس يأتي من إدارة التشريع في هذه الدول او مجالس النواب لوضع التشريعات والقوانين التي تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول من اخذ حقوقهم أسوة بقية فئات المجتمع ، وأتمنى ان تخرج هذه الندوة بمجموعة من التوصيات التي تترجم طموحات وآمال الاشخاص من ذوي الاعاقة في مجال الوصول والتمكين واتمنى من كافة الدول العربية ان تعمل جاهدة على سن مثل هذه التشريعات والقوانين التي من شأنها ان تعزز مكانة الاشخاص ذوي الاعاقة في المجتمع.

الاعاقة والبرلمانات العربية

من جانبه تحدث الاخ علي محمد السعداوي أمين مؤتمر جمعية التحدي لرعاية المعاقين ليبيا عن أهمية انعقاد الندوة ودور البرلمانات العربية في تفعيل التشريعات الخاصة بالاعاقة بالقول انعقدت الندوة للوصول بالمعاقين الى أرقى المستويات في المجتمعات العربية بحيث لابد من تقرير مصير هؤلاء المعاقين ولا يتأتى هذا إلا من خلال المعاقين انفسهم هم من يقررون المصير وهم من يضعون التوصيات وهم من يطالبون بحقوقهم ولا يجوز ان ينوب عنهم أي شخص من الاشخاص مهما كانت الاسباب وحقيقة هذه الندوة مهمة جداً في الوصول الى توصيات فاعلة وتوصيات جادة بحيث يتم الوصول الى تسهيل حركة المعاقين في ارتياد الاماكن العامة والخاصة أما بالنسبة لدور البرلمانات العربية فهو دور كبير جدا بحيث لابد من الاهتمام والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق المعاقين وهذا من أهمية وضع التشريعات في البرلمانات العربية وسن القوانين وكذلك المطالبة بتنفيذ اللوائح التنفيذية للقوانين.

اتجاه عالمي

من جهته تحدث الدكتور صبري ربيحات رئيس مركز الجنوب والشمال للحوار والتنمية ووزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية في الاردن سابقا عن أهمية الندوة بالقول:

هذه الندوة هي الثالثة حول فرص الوصول للاشخاص ذوي الإعاقة ومعنى ذلك ان هناك اتجاها عالميا ممثلا بالاتفاقيات الدولية والعهود والقواعد التي اصدرتها الأمم المتحدة والتي تدعو دول العالم من خلالها الى تحديث بناها التشريعية واتخاذ إجراءات مختلفة من شأنها تمكين الاشخاص ذوي الاعاقات ان يشاركوا في الحياة العامة بصورة أفضل ويقدر عدد الاشخاص ذوي الاعاقة في العالم بأكثر من ستمائة مليون شخص وهناك ما يقارب 30 الى 40 مليون شخص معاق في العالم العربي، وكانت القمة العربية عام 2004م قد تبنت عقداً عربياً للإعاقة أي ان العالم العربي سياسياً أقر بانه سيتخذ إجراءات على مدى عشر سنوات من أجل تحسين وتطوير البيئة العربية لتناسب الاشخاص ذوي الاعاقة.

الندوة والمعاقون

وتحدث الاستاذ عثمان الصلوي رئيس الاتحاد الوطني للمعاقين عن المحاور التي ستتناولها الندوة قائلا:

المحاور حول التشريعات الخاصة بالمعاقين على أساس تنفيذ القواعد الموحدة الخاصة بالمعاقين التي تبنتها المنسق العام للأمم المتحدة، وقد عقدت ندوتان سابقتان وهذه الندوة الثالثة التي ستعزز من دور التشريعات الوطنية والعربية في وضع التسهيلات للمعاقين من أجل الوصول الى البيئة الطبيعية، ونحن في اليمن من خلال دور الاتحاد الوطني للمعاقين سنعكس هذا في خططنا الوطنية وذلك من خلال الاهتمام الذي توليه الدولة وقيادتنا السياسية لشريحة المعاقين، وتمثل ذلك في تبني مجلس الوزراء قرار توظيف المعاقين واشراكهم في استراتيجية التنمية الشاملة للجمهورية اليمنية.

تشريعات الإعاقة العربية بحاجة الى مراجعة شاملة وتطبيق فعلي لضمان البيئة الآمنة للمعاقين

المعاقون أنفسهم هم من يقررون حقوقهم ويطالبون بها ولا يجوز الإنابة عنهم لأي سبب كان

المعاق إنسان يجب ان يستفيد من المجتمع ويعطيه لا أن يتحول إلى مجرد عالة عليه